وبسببه لا يكره للمأموم ان ينطوع بينهما والسنة بالاولى الان يدخل الامام في العصر وينبغي ان يكون
كذلك حكم اشتغال المأموم بعمل آخر لعذر ثم ان كان الامام مقيما اتم الصلوة واتم معه المسافر ولو بعد
اي وكذا المقيمون وان كان اي الامام مسافرا قصر بالتخفيف لكون القصر واجبا على المسافر فلو اتمه اساء
واتم المقيمون اي بعد سلام الامام اذ يحرم قيام المأموم قبل السلام فاذا سلم قال لهم اي لاجل المقيمين
اتموا صلاتكم يا اهل مكة الاولى اخذ في الجملة الثانية فانا قوم سفر بضم فسكون اسم جمع لمسافر بحسب
مسافر كهو وصاحب والاولى ان يقول فانا مسافرون والحاصل ان الامام ان كان مقيما فلا يجوز
القصر للمسافرين والمقيمين وان كان مسافرا فلا يجوز القصر للمقيمين ولا يجوز للمقيم اي ولو كان اماما
ان يقصر الصلوة اي اقتصارا على العصر بالمسافر اجماعا واما الخلاف في كون الجمع للنسك او السفر
والمسافر ان يقتدي اي المقيم ان قصر اي لعدم صحة صلاته بالقصر هذا وقد قال ابن الضياء في شرح
شرح المجمع ذكر في المناسك ان الحاج اذا دخل ايام العشر مكة ونوى الاقامة خمسة عشر يوما او دخل
قبل ايام العشر لكن بقي اليوم التروية اقل من خمسة عشر يوما ونوى الاقامة لا يصح لانه لا بد له من
الخروج الى عرفات فلا تتحقق منه نية الاقامة خمسة عشر يوما وقبل كان بسبب تفقه عيسى بن ابان بهذه المسئلة
فاني دخلت مكة في اول العشر من ذي الحجة مع صاحبي وعزمت على الاقامة شهرا فجعلت اتم الصلوة فيقضي
بعض اصحاب ابي حنيفة رح فقال اخطأت فانك تخرج الى منى وعرفات فلما رجعت من منى بدا لصاحبي
ان يخرج يوم عزمت على ان اصاحبه فجعلت اقصر الصلوة فقال لي صاحبي ابو حنيفة رح اخطأت فانك مقيم بمكة
فلم تخرج منها الا قصرا فقلت في نفسي اخطأت في مسئلة واحدة في موضعين ولم ينفعني ما جمعت
فلما اخبار فدخلت مسجد محمد رح واشتغلت بالفقه انتهى ولا يخفى ان هذا الخطأ انما هو على مقتضى
قواعد الحنفية دون الشافعية فلن عندهم مدة الاقامة اربعة ايام ثم بين ظاهر كلامي صاحب الامام
تعارض حيث حكم في الاولى باتمه مسافر فلا يجوز الاتمام وحكم في الثانية بانه مقيم فلا يجوز له القصر
مع ان المسئلة بحالها ولعل التقدير فلما خرجت الى منى ونويت الاقامة بمكة مع صاحبي بدا لي الاخروج
هذا واصل المسئلة على ما في المتون وعلى ما صرح به قاضيخان من ان الكوفيين اذا نوى الاقامة بمكة ومنى

خمسة عشر

خمسة عشر يوما لم يصر مقيما لانه لم ينو الاقامة في واحد منهما خمسة عشر يوما فمفهوم هذه المسئلة انه لو نوى
في احدهما خمسة عشر يوما صار مقيما فحينئذ المسافر اذا دخل مكة واستوطن بها واراد الاقامة فيها
شهرا مثلا فلانك انه يصير مقيما وليضره حينئذ خروجه الى منى وعرفات ولا ينقض اقامته اذ لا يشترط
تحقق كونه خمسة عشر يوما متوالية بها بحيث لا يخرج منها ولا علم ولو خطب قبل الزوال اولم يخطب اصلا
صح الجمع اي لان الخطبة ليست في شرائط صحة الجمع بل هي سنة واساء اي لترك السنة اوالاتيان بها قبل وقتها
المسنون وقيل يعيد الخطبة ويكره التنفل بعد اداء العصر في وقت الظهر لانه صلوة في وقتة المشروع له
وقد كره الشارع الصلوة بعده مطلقا ولهذا لو اخر فرض العصر عن وقته لا يكره التنفل في وقته
لعلة الكراهة ليست وصول وقت العصر بل كون الوقت بعد حضور العصر صرح به بعضهم
وهو موهم انه جائز عند بعضهم كما يدل عليه قولهم في الكبير واعلم انه يكره التنفل بعد اداء العصر
في وقت الظهر فهذا مشعر بانه متردد في ذلك مع انه نقل ما في نظم الفرائد انه لا يتنفل بعده وعبارته
ولا نفل بعد العصر في غير فرائضها وقد جمعت والظهر ما بتغير وفي شرحه بعد هذه المسئلة الاتفاقية ولا يصح
اداء الجمعة بعرفة اي لكونها غير مصر ولا تقصر الجمع الخلق فيها لعدم السبوت والمعاكن كما مضى فانها
وان كانت قرية لا تجوز الجمعة بها في غير موسم الحج عندنا على خلاف سيأتي بيانها واما ما حكى القرطبي رح
عن ابي حنيفة رح جواز الجمعة بعرفات فهو غلط لانه كيف يتصور ان صلى بحكم في حجة الوداع
لم يصل صلاة الجمعة بها ويجوز احد من الائمة جوازها اللهم الا ان يقال بتداخل خطبة العيد في خطبة الجمعة

فصل في شرائط جواز الجمع منها مختلف فيها ومنها متفق عليها واختلف ان الجمع سنة او مستحب واما
ما وقع في بعض النسك من تقديم العصر عند ابي حنيفة رح وجب لصلاة الجماعة فينبغي ان يحمل الوجوب اللغوي
بمعنى الثبوت **الاول** تقديم الاحرام بالحج عليهما وفيه اشعار الى انه لو كان محرما بالعمرة عند اداء العصر
لا يجوز له الجمع كما هو عند ابي حنيفة خلافا لهما ولو كان محرما بالعمرة عند اداء الصلاتين لم يجز عند الكل
فان صلى الظهر اي بجماعة مع الامام وهو حلال ثم احرم بالحج وصلى العصر لم يجز العصر اي الاتي فيها
كما في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رح خلافا لهما فهذا من المختلف فيه ومما يتفق عليه هو وجود الاحرام